



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 03/88(11/09)/46- في (246)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
على المستوى الوزاري
الدورة العادية (88)

التقرير والقرارات

القاهرة: 17 شوال 1432 هـ الموافق 15 سبتمبر / أيلول 2011

البند	الموضوع	رقم القرار	الصفحة
8	متحف طوابع البريد العربي الكائن في المقر الدائم للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.	1883	22
9	(1) دعم الاقتصاد الفلسطيني.	1884	23
	(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.	1885	24
	(3) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010.	1886	25
	(4) الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2011.	1887	26
	(5) تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2010.	1888	27
10	مشروع تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني.	1889	28
11	الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.	1890	29
12	البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.	1891	30
13	المسؤولية الاجتماعية والتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه عددًا من الدول العربية.	1892	31
14	إنشاء الصندوق العربي لدعم الصناعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.	1893	32
15	دراسة حول صناديق المجالس الوزارية العربية المتخصصة التابعة للقطاع الاجتماعي.	1894	33
16	مهنة العمل الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية في المؤسسات الاجتماعية.	1895	34
17	عدالة الأحداث.	1896	35
18	الكيانات العربية ذات العلاقة بجامعة الدول العربية.	1897	36
19	تقارير المجالس الوزارية واللجان.	1898	37
20	تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (89) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (90).	1899	42
	مرفقات		404 - 45
	1- قائمة المشاركين.		
	2- الكلمات.		

البند الأول:

تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (87) و (88)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (87) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- والمذكرة الشارحة للأمانة العامة بشأن متابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1868-د.ع 87 - 2011/5/5) حول الإعلان عن شغور منصب رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري،
- ومذكرة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بشأن دعوتها أعضاء الجمعية العامة لعقد اجتماعها بتاريخ 2011/9/22،
- والمذكرة الشارحة للأمانة العامة بشأن متابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1869-د.ع 87 - 2011/5/5) حول الأوضاع في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري،
- ونشاط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بين دورتي المجلس (87) و (88)،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

1- الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (87) للمجلس، ونشاط

القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بين دورتي المجلس (87) و (88).

2- في إطار متابعة تنفيذ القرار رقم (1868 د.ع 87 بتاريخ 2011/5/5) :

أ- دعوة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري للالتزام بعقد الجمعية العامة

بتاريخ 2011/9/22 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لاختيار رئيس

للأكاديمية لفترة رئاسة قادمة بدءاً من 2011/10/25.

ب- تكليف الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بالمشاركة في الاجتماع المبين في الفقرة

الثانية من القرار بصفة مراقب وتقديم تقرير بنتائج أعمال الاجتماع إلى الأمين العام

للتعميم على الدول الأعضاء.

3- في إطار متابعة تنفيذ القرار رقم (1869 د.ع 87 بتاريخ 2011/5/5):

- أ- تمديد فترة عمل لجنة التحقيق المشكلة طبقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1869- د.ع 87 - 2011/5/5) حول الأوضاع في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إلى موعد غايته 2011/9/30.
- ب- أن تقدم اللجنة تقريرها النهائي عن أعمالها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لرفعه إلى الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ق 1875 - د.ع 88 - 2011/9/15)

البند الثاني (1):

متابعة تنفيذ قرارات ونتائج القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية - الدورة الثانية (شرم الشيخ : يناير/ كانون ثان

(2011)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ وتقرير الأمانة العامة (القطاعين الاقتصادي والاجتماعي) بشأن متابعة تنفيذ قرارات

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الدورة الثانية (شرم الشيخ - يناير

(2011)،

▪ وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

1- الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول الإجراءات التي اتخذتها بالتنسيق مع المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة، لمتابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الدورة الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/كانون ثان 2011).

2- دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والاتحادات النوعية إلى مواصلة جهودها لتنفيذ قرارات القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/كانون ثان 2011).

3- الطلب من الدول العربية إبلاغ الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بمساهماتها التي أودعتها في الحساب الخاص بمبادرة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

(ق 1876 - د.ع 88-2011/9/15)

البند الثاني (2):

الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

– الدورة الثالثة (الرياض : يناير / كانون ثان 2013)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

– بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (ق ق 365 – د.ع(19) – 2007/3/29) بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة بالإعداد للقمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية،
- وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق1703 – د غ ع – 2007/6/6) و(ق1760-د ع 83 – 2009/12) المتعلقين باللجنة الوزارية للمتابعة والتحضير للقمة،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،،،

بَقَرَر

- 1- تعديل مسمى ومهام اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ قرارات ونتائج القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المشكلة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق1760-د ع 83 – 2009/12) ليصبح "اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية".
- 2- أن تُشكل اللجنة الوزارية من دول ترويكاً القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، ودول ترويكاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودولتين من المغرب العربي والأمين العام لجامعة الدول العربية.
- 3- تفويض اللجنة الوزارية ورئيسها في عملية التحضير للقمة التنموية بالتنسيق مع الأمين العام، ولها صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اتخاذ القرارات والإجراءات والاعتمادات المالية التي تراها ضرورية من أجل التحضير الجيد والفعال للقمة بما في ذلك إعداد مشروع جدول أعمالها وتحديد موعد اجتماع الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيعقد للقمة.

- 4- تعقد اللجنة الوزارية اجتماعاتها بصفة دورية كل ستة أشهر على هامش اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري، ولها أن تعقد اجتماعات غير عادية كلما دعت الحاجة، وذلك وفقاً للأنظمة المتبعة في هذا الشأن، وعلى أن يسبق اجتماعات اللجنة الوزارية اجتماعات تحضيرية على مستوى كبار المسؤولين.
- 5- توجه الأمانة العامة الدعوات لعقد اجتماعات اللجنة على المستوى الوزاري بعد التنسيق مع رئيس اللجنة.
- 6- تبدأ اللجنة أعمالها بعد صدور هذا القرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري.
- 7- دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات النوعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير للقمّة التنموية الثالثة، وعقد اجتماعات استثنائية للمجالس الوزارية والمجالس التشريعية للمنظمات في هذا الإطار كلما لزم الأمر.
- 8- دعوة مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المعنية والعاملة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراكز الأبحاث العربية إلى المساهمة في الإعداد والتحضير للقمّة التنموية الثالثة وتقديم مقترحاتها في هذا الشأن إلى الإدارات المعنية في الأمانة العامة لعرضها على اللجنة الوزارية.
- 9- الطلب من السيد الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار.

(ق 1877 - د.ع 88-2011/9/15)

البند الثالث:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وتقرير وتوصيات الاجتماع (19) للجنة الفنية لقواعد المنشأ (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/6/16-14) ،
- وتقرير وتوصيات الاجتماع الثامن عشر للجنة الاتحاد الجمركي العربي (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/6/23-22)،
- وتقرير وتوصيات الاجتماع الأول القطاعي الخاص بتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/7/5-4)،
- وتقرير وتوصيات الاجتماع (49) للجنة المفاوضات التجارية (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/6) ،
- وتقرير وتوصيات الاجتماع (31) للجنة التنفيذ والمتابعة (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/8-7)،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

أولاً: متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1- تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية:

أ- الموافقة على ما يلي:

- تقرير وتوصيات الاجتماع (19) للجنة الفنية لقواعد المنشأ (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/6/16-14) (مرفق رقم 3)
- تقرير وتوصيات الاجتماع (49) للجنة المفاوضات التجارية (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/6) (مرفق رقم 4)
- تقرير وتوصيات الاجتماع (31) للجنة التنفيذ والمتابعة (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/8-7) (مرفق رقم 5)

ب-الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إعداد تقرير دوري تقيمي متكامل لأداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وآثارها على التكامل الاقتصادي العربي والعوائق التي تقف في طريق استكمال تنفيذها، والحلول المقترحة، وعرض التقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2- تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

- الإحاطة علماً بتقرير وتوصيات الاجتماع الأول القطاعي الخاص بتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية (مقر الأمانة العامة للجامعة: 4-2011/7/5) (مرفق رقم 6).

ثانياً: مرحلة الاتحاد الجمركي العربي⁽³⁾:

- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الثامن عشر للجنة الاتحاد الجمركي العربي (مقر الأمانة العامة للجامعة: 22-2011/6/23) (مرفق رقم 7)

- الطلب من الأمانة العامة عرض مبدأ المرونة والتدرج في إطار الاتحاد الجمركي على الاجتماع القادم للجنة الاتحاد الجمركي العربي، وعرض ما يتم التوصل إليه على المجلس في دورته القادمة.

(ق 1878 - د.ع 88-2011/9/15)

* تحتفظ الجمهورية اليمنية على الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الثامن عشر للجنة الاتحاد الجمركي العربي لحذف مبدأ المرونة والتدرج من أحكام البرنامج التنفيذي للاتحاد.

البند الرابع:

الاستثمار في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010،

▪ وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

1- أهمية إدراج موضوع الاستثمار في المنطقة العربية على جدول أعمال الدورة الثالثة للقمّة

العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المقرر عقدها في الرياض عام 2013.

2- الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسة العربية

لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، إعداد تقرير عن واقع الاستثمارات العربية البينية

وعن القطاعات الواعدة الممكن الاستثمار فيها في الوطن العربي، والمعوقات التي تواجه

الاستثمار العربي البيني، لعرضها على الدورة الثالثة للقمّة العربية التنموية: الاقتصادية

والاجتماعية، ودعوة الدول العربية إلى تزويد المؤسسة ببيانات الاستثمار العربي المباشر

موزعة جغرافياً حسب دولة إقامة المستثمر العربي إضافة إلى التوزيع القطاعي.

3-حث الدول العربية على إبرام اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة ومنع

الازدواج الضريبي دعماً لحركة الاستثمار العربي البيني.

4-الطلب من الدول العربية الأعضاء موافاة الأمانة العامة بنقاط الاتصال المعنية بالاستثمار.

5-أن تقوم الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان

الصادرات بتقديم مقترحات حول تطوير الاتفاقية الموحدة للاستثمار وانتقال رؤوس

الأموال العربية بين الدول العربية ووضع بدائل أو آليات لتفعيلها.

(ق 1879 - د.ع 88-2011/9/15)

البند الخامس:

الاستراتيجية السياحية العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- والمشروع المتكامل للاستراتيجية السياحية العربية،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

- 1- الموافقة على الاستراتيجية السياحية العربية وآليات تنفيذها بالصيغة المرفقة، وعرضها على القمة العربية لاعتمادها، باعتبارها إحدى الاستراتيجيات القطاعية ضمن الاستراتيجية الاقتصادية العربية الشاملة (مرفق رقم 8).
- 2- عدم تحمل الدول العربية لأيه تبعات مالية تنشأ عن إحداث هياكل أو مؤسسات ضمن البرامج الواردة في هذه الاستراتيجية.

(ق 1880 - د.ع 88-2011/9/15)

البند السادس:

متابعة تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق1837-د.دع86-2010/9/30)، ورقم

(1863-د.دع87-2011/5/5)،

▪ والتصور الشامل لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

▪ وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

اعتماد التصور الشامل لتحقيق الأمن الغذائي العربي بالصيغة المرفقة، ودعوة المنظمة العربية

للتنمية الزراعية إلى التنسيق مع الجهات المعنية في الدول العربية لمتابعة تنفيذ إعلان مؤتمر

القمة العالمي حول الأمن الغذائي (مرفق رقم 9).

(ق 1881 - د.دع 88-2011/9/15)

البند السابع:

استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (ق.ق.8 د.ع (1)-ج4-2009/1/20) في هذا الشأن،
- وقراري المجلس الوزاري العربي للمياه رقم (ق1-د.ع(1) م.و.ع.م-2009/6/30) ورقم (ق17-د.ع(2) م.و.ع.م -2010/7/2) في هذا الشأن،
- وقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الاستثنائية رقم (ق8-د.غ.ع-م.و.ع.م-2010/9/23) في هذا الشأن،
- وقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (ق.ق.18 د.ع (2)-ج3-2011/1/19) في هذا الشأن،
- وقرار المجلس الوزاري العربي للمياه رقم (ق34-د.ع(3) م.و.ع.م -2011/6/15) في هذا الشأن،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

الموافقة على استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة بالصيغة المرفقة ، ورفعها إلى القمة العربية في دورتها القادمة لاعتمادها (مرفق رقم 10).

(ق 1882- د.ع 88-2011/9/15)

البند الثامن:

متحف طوابع البريد العربي الكائن في المقر الدائم للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ وقرار مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات رقم (ق 318 د.ع 15-2011/6/2)،

▪ وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

1- الموافقة على إعارة دولة قطر جميع الطوابع المملوكة لجامعة الدول العربية من متحف طوابع البريد العربي بمقر الأمانة العامة لمدة سنتين، وذلك بهدف تنظيمها وعرضها في المؤتمر العالمي للبريد المقرر عقده بدولة قطر 2012.

2- إبرام مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسة البريد بدولة قطر بشأن تنظيم عملية الإعارة، وذلك في أقرب وقت ممكن.

(ق 1883 - د.ع 88-2011/9/15)

البند التاسع (1):

دعم الاقتصاد الفلسطيني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ وتقرير الاقتصاد الفلسطيني لعام 2011 ،

▪ وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

1- الإحاطة علماً بالأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

2- دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والهيئات المالية العربية والإسلامية إلى الوفاء بالتزاماتها وكذلك الاستمرار في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني لإعادة البناء والتنمية والإعمار للاقتصاد الفلسطيني الذي دمره الاحتلال الإسرائيلي.

(ق 1884 - د.ع 88-2011/9/15)

البند التاسع (2):

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- والمسودة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

دعوة الدول العربية إلى تقديم ملاحظاتها حول مسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 والإحصاءات الواردة فيه إلى صندوق النقد العربي في موعد أقصاه نهاية أكتوبر/ تشرين أول 2011 وذلك لإعداد التقرير في صورته النهائية.

(ق 1885 - د.ع 88-15/9/2011)

البند التاسع (3):

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010

- إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،
- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 ،
 - وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
 - وإن يشيد بالجهد الذي بذلته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في إعداد التقرير،
 - وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
 - وفي ضوء المناقشات،،،

يُقرر

- 1- دعوة الدول العربية إلى موافاة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بأحدث البيانات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يسهم ذلك في إثراء التقارير القادمة.
- 2- دعوة الدول العربية إلى العمل على تحسين مناخ الاستثمار بهدف جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة العربية والأجنبية أسوة ببعض المناطق الأخرى في العالم.

(ق 1886 - د.ع 88-2011/9/15)

البند التاسع (4):

الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2011

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ ومذكرة صندوق النقد العربي بشأن القضايا المقترحة إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد لعام 2011 والذي ستم صياغته وإقراره في صورته النهائية في الدورة (35) لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي المقرر عقدها في الدوحة 15 سبتمبر/أيلول 2011،

▪ وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

الموافقة المبدئية على الخطاب العربي الموحد للاجتماع المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2011.

(ق 1887 - د.ع 88-2011/9/15)

البند التاسع (5):

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2010

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2010،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
- وإذ يشيد بالجهود التي بذلتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إعداد التقرير الدوري حول أوضاع الأمن الغذائي العربي،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،،،

يُقرّر

دعوة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة المعنية إلى تقديم البيانات اللازمة لإعداد تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي في المواعيد المحددة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

(ق 1888 - د.ع 88-2011/9/15)

البند العاشر:

مشروع تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة والهيئة العربية للطيران المدني،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يُقرر

تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع الهيئة العربية للطيران المدني بشأن مشروع تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني لبيان مدى توافق التعديلات المقترحة على المشروع مع الأنظمة المعمول بها في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومع القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالمنظمات العربية المتخصصة، ومن ثم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة القادمة (مرفق رقم 11).

(ق 1889 - د.ع 88-2011/9/15)

البند الحادي عشر:
الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه علي :-

- مذكرة الأمانة العامة،
- وقرار مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في دورته 22 رقم (ق 345 - د.دع 22-20/12/2010) .
- وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1859-د ع 87 -2011/5/5).
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسئولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلي إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يُقرر

الموافقة على الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث بالصيغة المرفقة، ورفعها إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية في دورته العادية (23) لاعتمادها (مرفق رقم 12) .

(ق 1890 - د.دع 88-2011/9/15)

البند الثاني عشر :
البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول
العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1870) الصادر عن الدورة (87)،
 - ومذكرة منظمة العمل العربية رقم (م.ف/588) بتاريخ 2011/5/26،
 - وقرار مؤتمر العمل العربي رقم (1465 د.ع/15-38/2011/5/22)،
 - وتقارير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين
- (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة ومنظمة العمل العربية،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

- 1- الموافقة على آلية تمويل البرنامج العربي للتشغيل والحد من البطالة التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة والثلاثين، وفقاً للصيغة المرفقة (مرفق رقم 13).
- 2- الطلب من منظمة العمل العربية مواصلة جهودها مع المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات التمويل العربية والدولية والقطاع الخاص لتمويل البرنامج وفقاً للنسبة المقررة في آلية تمويل البرنامج.
- 3- الطلب من منظمة العمل العربية توفير المبالغ المالية اللازمة لتمويل البرنامج وفقاً للنسبة المقررة لها في آلية تمويل البرنامج من خلال موازنتها السنوية وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.
- 4- دعوة الدول الأعضاء إلى سداد مساهمتها في تمويل البرنامج وفقاً لنسب حصصها في موازنة جامعة الدول العربية، وطبقاً لنسبة مساهمة الدول الأعضاء في تمويل البرنامج الواردة في آلية تمويله.
- 5- يتم إيداع مساهمات الدول الأعضاء والحصة المقررة على المنظمة ومساهمات المؤسسات العربية والدولية والقطاع الخاص في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي، وفي حالة عدم استكمال المبالغ المطلوبة يتم إعادة النظر في المشروع من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ ما يراه مناسباً بهذا الشأن.

(ق 1891 - د.ع 88-15/9/2011)

البند الثالث عشر:
المسؤولية الاجتماعية والتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه
عدداً من الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- ومذكرة جمهورية مصر العربية رقم (874) بتاريخ 2011/6/30،
- ومذكرة وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في جمهورية السودان، بتاريخ 2011/7/21،
- وقرارات القمتين التتمويتين الأولى (الكويت: يناير/ كانون ثان 2009)، والثانية (شرم الشيخ: يناير / كانون ثان 2011) ذات العلاقة،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
- وإذ يشير إلى جهود المجالس الوزارية المتخصصة (الشؤون الاجتماعية - الصحة - الشباب والرياضة)، وإلى جهود منظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،،،

يُقرر

الطلب من الأمانة العامة إحالة مقترحات جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان بشأن المسؤولية الاجتماعية والتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه عدداً من الدول العربية، إلى المجالس والمنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة لدراستها والنظر في تضمينها ضمن استراتيجياتها وأنشطتها في إطار العمل الاجتماعي والتنمية المشترك.

(ق 1892 - د.ع 88-2011/9/15)

البند الرابع عشر:

إنشاء الصندوق العربي لدعم الصناعات الصغيرة والمتناهية في الصغر

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- ومذكرة جمهورية مصر العربية رقم (874) بتاريخ 2011/6/30،
- ومبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،
- والقرار رقم (18) الصادر عن القمة التنموية الثانية (شرم الشيخ: يناير / كانون ثان 2011)،
- والقرار رقم (597) الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب،
- والمادتين الثانية والخامسة عشرة من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

الاكتفاء بالآلية القائمة في هذا الشأن والمقرة من قمة الكويت (الحساب الخاص لمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت، بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي).

(ق 1893 - د.ع 88-2011/9/15)

البند الخامس عشر:

دراسة حول صناديق المجالس الوزارية العربية المتخصصة التابعة للقطاع الاجتماعي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- ومذكرة المندوبية الدائمة لدولة الكويت رقم (2011/164) بتاريخ 2011/6/7،
- ومذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية السودان رقم (س س م/اقتصادي/49/9) بتاريخ 2011/7/10،
- ومذكرة المندوبية الدائمة لسلطنة عمان رقم (2011/3306/50240/3905) بتاريخ 2011/7/11،
- ومذكرة وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية رقم (659) بتاريخ 2011/7/26،
- ومذكرة وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية في جمهورية مصر العربية رقم (2011/47) بتاريخ 2011/7/26،
- ومذكرة وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة قطر رقم (ص1_52_2011) بتاريخ 2011/5/31،
- ومذكرة المجلس الأعلى للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية رقم (6756/20/1) بتاريخ 2011/7/21،
- ومذكرة الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في دولة الإمارات العربية المتحدة، رقم (ص1_52_2011) بتاريخ 2011/5/31،
- والدارسة المحدثّة التي أعدتها الأمانة العامة،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

الطلب من الأمانة العامة عرض تقرير وملاحظات الهيئة العليا للرقابة الخاصة بالصناديق التابعة للقطاع الاجتماعي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع توضيح مدى توافق الصرف مع الأهداف التي أنشأت من أجلها.

(ق 1894 - د.ع 88-2011/9/15)

البند السادس عشر:

مهنة العمل الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية في المؤسسات الاجتماعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- ومذكرة المندوبية الدائمة لدولة فلسطين،
- وقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب أرقام 286، 467، 468، 469،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

إحالة موضوع مهنة العمل الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية في المؤسسات الاجتماعية إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للاختصاص.

(ق 1895 - د.ع 88-2011/9/15)

البند السابع عشر:

عدالة الأحداث

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ ومذكرة المندوبية الدائمة لدولة فلسطين،

▪ وقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب أرقام 296، 321، 428،

▪ وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يُقر

إحالة موضوع عدالة الأحداث إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للاختصاص.

(ق 1896 - د.ع 88-2011/9/15)

البند الثامن عشر:

الكيانات العربية ذات العلاقة بجامعة الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد إطلاعه على:

▪ مقترح المملكة الأردنية الهاشمية بشأن الكيانات العربية ذات العلاقة بجامعة الدول العربية،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية،

- وفي ضوء مناقشة المجلس لأوضاع الكيانات العربية ذات العلاقة بجامعة الدول العربية وذلك بهدف تنظيم أوضاعها وإعادة هيكلة الضروري منها بما يحقق أهداف العمل الاقتصادي والاجتماعي المشترك،،،

يقرر

1- تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد دراسة حول هذا الموضوع ووضع

التوصيات اللازمة أخذاً في الاعتبار ما يلي:

أ- حصر هذه الكيانات والجهات المؤسسة لها وأهدافها.

ب- تحديد السند القانوني لإنشائها وطبيعة ارتباطها بجامعة الدول العربية.

ج- تحديد المرجعية الإدارية والمالية لها بما في ذلك مصادر تمويلها.

2- رفع الدراسة والتوصيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

(ق 1897 - د.ع 88-9/15/2011)

البند التاسع عشر:

تقارير المجالس الوزارية واللجان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وتقرير وقرارات الدورة (35) لمجلس وزراء الصحة العرب (بيروت: 2011/3/ 10-9).
- وتقرير وقرارات الدورة (34) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (مراكش: 2011/5/4).
- وتقرير وقرارات الدورة الثالثة للمجلس الوزاري العربي للمياه (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/6/16-15)،
- وتقرير وقرارات الدورة (15) لمجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات (بيروت: 2011/6/2)،
- وتقرير وقرارات اللجنة العربية الدائمة للأرصاء الجوية في دورتها السابعة والعشرين (أبو ظبي: 2011/3/24 - 19)،
- وتقرير وتوصيات اجتماع لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة: 2011/6/30-26)،
- وتقرير وتوصيات اجتماع لجنة مؤسسات المجتمع المدني (القاهرة: 2011/9/11)،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/9/14)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،،،

يقرر

أولاً: المجالس الوزارية:

1- الإحاطة علماً بتقارير المجالس الوزارية التالية:

- أ- تقرير وقرارات الدورة (35) لمجلس وزراء الصحة العرب (بيروت: 2011/3/ 10-9).
- ب- تقرير وقرارات الدورة (34) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (مراكش: 2011/5/4).

ج- تقرير وقرارات الدورة (15) لمجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات (بيروت: 2011/6/2).

د- تقرير وقرارات الدورة الثالثة للمجلس الوزاري العربي للمياه (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2011/6/16-15).

ثانياً : اللجان:

1- الموافقة على تقرير وقرارات الدورة (27) للجنة العربية الدائمة للأرصاء الجوية (أبو ظبي: 19- 2011/3/24).

2- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (20) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة: 2011/6/30-26) (مرفق رقم 14)، مع التأكيد على ما يلي:

أ- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة ضرورة موافاة أعضاء هيئات الرقابة المالية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقارير وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة التي ستقوم الأمانة العامة للجامعة - إدارة المنظمات والاتحادات العربية - بموافاة المنظمات العربية بها ، وذلك قبل اجتماعات هيئات الرقابة المالية بما لا يقل عن 30 يوماً.

ب- التأكيد على هيئات الرقابة المالية أن تتضمن تقاريرها متابعة مفصلة لبيان مدى التزام المنظمات العربية المتخصصة بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومدى تطبيقها لتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة.

ج- الطلب من هيئات الرقابة المالية للمنظمات العربية المتخصصة تضمين تقاريرها وتوصياتها المقترحات والحلول المناسبة للمخالفات الإدارية والمالية وفق الأنظمة الأساسية واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

د- الطلب من المنظمات العربية المتخصصة ضرورة تزويد أعضاء هيئات الرقابة المالية بنسخة من الحساب الختامي وتقرير المراقب الخارجي والمراقب الداخلي مع الدعوة الموجهة إليهم ، وذلك تسهيلاً للقيام بمهامها في الوقت المناسب.

هـ- التأكيد على التزام المنظمات العربية المتخصصة تفعيل الرقابة الداخلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وفق أحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

و- الطلب من هيئات الرقابة المالية والإدارية الاطلاع على الوثائق التي تثبت التزام كل منظمة بتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة وهيئة الرقابة المالية للسنة

السابقة.

ز- تمديد فترة عمل هيئات الرقابة المالية للمنظمات العربية المتخصصة لمراجعة حسابات المنظمة إلى (14) أربعة عشر يوم عمل بحد أقصى، وفقاً لما تراه هيئات الرقابة المالية.

ح- التأكيد على تشكيل هيئات الرقابة المالية للمنظمات العربية المتخصصة من ممثلي خمس دول على الأقل، بالإضافة إلى ممثلي دولتين كعضوين احتياطيين في حالة تغيب أو اعتذار أي من الأعضاء الأصليين، والتأكيد على أن تكون مخاطبة الدول في هذا الشأن من خلال الوزارات المعنية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ط- التأكيد على أن يتم تشكيل هيئات الرقابة المالية والإدارية والمجالس التنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة في إطار الجمعيات العامة حصراً.

ي- أن تتضمن ميزانيات المنظمات العربية المتخصصة وحساباتها الختامية كافة الإيرادات الذاتية بما في ذلك الهبات والتبرعات وأية إيرادات أخرى، وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (31) من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

ك- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة عدم تحميل الباب السابع أية رواتب وأجور للعاملين على ملاكها أو المتعاقدين لغير أغراض الأنشطة المدرجة في الباب، وعدم التعيين على حساب هذا الباب.

ل- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة بعدم تحميل ميزانياتها أية مصاريف نظير استخدام الهواتف النقالة لموظفي المنظمة باستثناء المدير العام وبحد أقصى ما يعادل 200 دولار شهرياً لأغراض تسيير أعمال المنظمة.

م- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة بعدم صرف أية نفقات من قبيل تذاكر سفر أو نفقات إقامة أو أية نفقات أخرى نظير مشاركة أعضاء المجالس التنفيذية والجمعيات العمومية في اجتماعات تلك المجالس أو الجمعيات وكذلك أعضاء هيئات الرقابة المالية والإدارية عند تأديتهم لمهامهم.

ن- التأكيد على كافة الدول الأعضاء بسداد مساهماتها في المنظمات العربية المتخصصة حصراً في الحساب الموحد بصندوق النقد العربي وليس إلى حساب المنظمات مباشرة.

س- تقوم المنظمات العربية المتخصصة بتزويد رؤساء هيئات الرقابة المالية مباشرة بردودها على تقارير هيئات الرقابة المالية ليتمكنوا من مراجعتها وإيداء مرئياتهم عليها، معززاً بالوثائق وخلال عشرة أيام من تاريخ إنجاز تلك التقارير.

ع- التأكيد على أهمية مشاركة الأمانة العامة للجامعة - إدارة المنظمات والاتحادات العربية - في كافة اجتماعات المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة وان تقوم بتسجيل رأيها في حال صدور قرارات مخالفة ، والاستمرار بعرض تقريرها الدوري عن مشاركتها ضمن جدول أعمال اللجنة ، باعتبارها الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرجعية العليا لمؤسسات العمل العربي المشترك.

ف- اعتماد الضوابط والمعايير لإنشاء المنظمات العربية المتخصصة الجديدة على النحو التالي:-

- 1- أن يبدى عدد من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وبنسبة لا تقل عن (نصف +1) رغبته من حيث المبدأ في الانضمام للمنظمة المقترحة.
 - 2- قيام لجنة من الخبراء والمتخصصين بإعداد دراسة فنية حول جدوى إقامة المنظمة المقترحة ومهامها واختصاصاتها، والنسبة المتوقعة تحقيقها من التمويل الذاتي.
 - 3- أن يتم فتح الباب للدول للتقدم بطلب استضافة مقر المنظمة المقترحة .
 - 4- أن تلتزم الدولة التي ستستضيف المقر بتقديم خدمات وتسهيلات للمنظمة بحيث تخفف من الأعباء المالية لميزانية المنظمة.
 - 5- أن توفر الدولة المضييفة المقر الملائم للمنظمة على نفقتها.
 - 6- أن لا يشكل إنشاء هذه المنظمة أية ازدواجية مع منظمات أخرى أو مجالس وزارية قائمة حالياً.
 - 7- أن تلتزم الدولة التي تقترح إنشاء أية منظمة الإجراءات التنظيمية المعمول بها في إطار الجامعة وأن يكون إنشاء المنظمة بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 - 8- أن تلتزم المنظمة المقترحة إنشاءؤها بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبكافة الأنظمة واللوائح والنماذج الأساسية الموحدة المطبقة في المنظمات العربية المتخصصة، والنظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، والقرارات الصادرة بشأنها .
 - 9- عدم التوسع في الوظائف، وأن تعتمد بشكل أساسي ورئيسي في تنفيذ أنشطتها على الخبراء غير المتفرغين من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال عمل المنظمة المقترحة.
- ص- التأكيد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي

والاجتماعي رقم (1086) بتاريخ 1989/10/25 بشأن تحديد أربعة مكاتب إقليمية
تراجي التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء، بالإضافة إلى تسمية ضباط اتصال في
الدول العربية الأخرى.

ق-1- المصادقة على الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بالصيغة
المرفقة. (مرفق رقم 15)

2- الطلب من إدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية الالتزام بشروط وقواعد
التعيين المنصوص عليها في النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات
العربية المتخصصة وذلك عند تطبيق الهيكل التنظيمي المعتمد.

3- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (12) للجنة مؤسسات المجتمع المدني
(القاهرة: 2011/9/11) (مرفق رقم 16).

(ق 1898 - د.ع 88-2011/9/15)

البند العشرون:

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة (89) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة (90)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1874 - د.ع 87 - 2011/5/5)،
- ووفقاً لنظامه الداخلي،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: عقد اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة: 27-29 ديسمبر/ كانون أول 2011 (أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس) الموافق 2 - 4 صفر 1433 هـ .

ثانياً: تحديد موعد عقد الدورة العادية (89) بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 5 فبراير / شباط 2012 م، الموافق 13 ربيع الأول 1433 هـ.
 2. الاجتماع الثالث عشر للجنة مؤسسات المجتمع المدني يوم الأحد 5 فبراير / شباط 2012 م، الموافق 13 ربيع الأول 1433 هـ.
 3. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 6-7 فبراير / شباط 2012 م الموافق 14-15 ربيع الأول 1433 هـ.
 4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الأربعاء 8 فبراير / شباط 2012 الموافق 16 ربيع الأول 1433 هـ.
 5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 9 فبراير / شباط 2012 الموافق 17 ربيع الأول 1433 هـ.
- ثالثاً: عقد اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-6 سبتمبر / أيلول 2012 (أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس) الموافق من 17 إلى 19 شوال 1433.

رابعاً: تحديد موعد عقد الدورة العادية (90) بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1- اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 9 سبتمبر / أيلول 2012م، الموافق 22 شوال 1433هـ.

2- الاجتماع الرابع عشر للجنة مؤسسات المجتمع المدني يوم الأحد 9 سبتمبر / أيلول 2012م الموافق 22 شوال 1433 هـ.

3- اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 10-11 سبتمبر / أيلول 2012 م الموافق 23-24 شوال 1433هـ.

4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين 12 سبتمبر / أيلول 2012 م الموافق 25 شوال 1433هـ.

5- المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري 13 سبتمبر / أيلول 2012 م الموافق 26 شوال 1433هـ.

(ق 1899- د.ع 88-9/15/2011)